كلية الآداب
قسم التاريخ

دور البنك الأهلي المصري في الاقتصاد المصري

(١٨٩٨-١٩٥١م)

بحث مقدم من :

الدكتور / محمد عيسى أحمد الدريني

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

دور البنك الأهلي المصري في الاقتصاد المصري
(١٨٩٨-١٩٥١م)

مقدمة

يعتبر تاريخ البنوك وممارسة نشاطها في مصر هو ذاته تاريخ البنوك الأجنبية العاملة فيها، لأنها لم تعرف في تاريخها الحديث خلال مائة عام سبقت قانون التمصير الذي صدر في عام

١٩٥٧م سوى البنوك الأجنبية ماعدا بنك مصر، الذي كان قد أنشئ عام ١٩٢٠م، وبناء علي ذلك فإن أي دراسة عن تاريخ البنوك ونشاطها في مصر إنما يمثل- في المقام الأول- تاريخ البنوك الأجنبية العاملة فيها.

وتنقسم البنوك من حيث التخصص إلي ثلاثة أقسام كالتالي: بنوك مركزية، وبنوك تجارية وأخرى متخصصة، وتختلف اختصاصات كل منها عن الأخرى، حيث تنحصر مهام البنوك المركزية في إصدار العملة طبقا لقواعد معينة تتمشى وحاجة البلاد فضلاً عن القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة، وتمنحها القروض والسلف، كما أن الحكومة تحتفظ بحساباتها في خزائنها، وبالإضافة إلي تلك المهام فإن البنوك المركزية تقوم كذلك بمراقبة الائتمان وتوجيهه الوجهه التي تتفق وتنفيذ سياسة نقدية مقبولة، وعلى ذلك فإن الهدف الرئيسي من إنشاء البنوك المركزية ليس تحقيق الربح بقدر ما يقصد به إدارة الشئون النقدية بما يتفق مع الصالح العام[١].

أما البنوك التجارية فإنها تختلف عن سابقتها، حيث إن الهدف الأسمى من إنشائها هو تحقيق الربح والاستفادة القصوى من رؤوس أموالها من خلال تشغيلها مع ودائع العملاء في المشروعات المختلفة لتحقيق الربح الذي تدفع منه النسبة المتفق عليها للمساهمين فيها، فضلاً عن دفع الأرباح المربوطة على الودائع المودعة فيها، أما النوع الثالث من تلك البنوك فهو ما يعرف بالبنوك المتخصصة والتي تشتمل علي البنوك الزراعية والصناعية والعقارية، وتختلف هذه النوعية من البنوك

---

[١]محمد عبد العزيز عجيمه وصبحي تادرس: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية، ١٩٦٦م، ص.ص ١١٧- ١٥٨.

عن الأخرى التجارية بأنها لا تقبل العمل بنظام الودائع ولا تقوم بالأعمال المصرفية التي تمارسها مثيلاتها التجارية [١].

تأسيس البنك الأهلي المصري:

كان تأسيس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨م كشركة مساهمة مصرية- برأسمال قدره مليون جنيه أهم حدث اقتصادي في مصر آنذاك[٢]، وقد بلغت أسهمه- حينئذ- ١٠٠,٠٠٠سهم بواقع عشرة جنيهات للسهم الواحد، وأسسه جماعة من رجال المال الأجانب والمتمصرين علي رأسهم المستر أرنست كاسل- الأنجليزي الجنسية- وكان يملك خمسين ألف سهم من جملة عدد أسهم التأسيس، أي نصف عدد الأسهم[٣] أما النصف الباقي فكان لبقية المؤسسين وهما ممولان محليان متمثلان في شركة س.م. سلفا جو وإخوان سوارس [٤].

ويعتبر اللورد كرومر هو صاحب فكرة تأسيس هذا البنك والمشرف الفعلي علي بداية نشاطه حيث كان الهدف من تأسيسه سيطرة بريطانيا علي الشئون المالية لمصر وربطها بالاقتصاد البريطاني[٥] وقد نجح مخططه في هذا الصدد حيث تمكن البنك منذ تأسيسه وطوال فترة الدراسة من التصدي لنقود البنوك الأجنبية الأخرى العاملة في مصر وجعل اقتصادها وماليتها تابعين تماماً للسياسه الإقتصادية والمالية الإنجليزية [٦].

---

[١] محمد نبيل إبراهيم ومحمد علي حافظ: النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية، المطبعة العالمية بمصر، ١٩٩٦م، ص.ص٩، ٥٧.

[٢] لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلي ثورة ١٩١٩م، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٠م، ص٣٦٧.

[٣] محافظ مصلحة الشركات: محفظة رقم٦ ملف ١٨٢- ١٢/٣، جـ ٣، ص١، البنك الأهلي المصري.

[٤] عبد المنعم البيه: اقتصاديات البنوك، ط١، مطبعة النهضة التجارية، القاهرة،١٩٤٩، ص٢٥٠.

[٥] تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر سنه١٩٠٠م، ص.ص٩-١٢.

[٦] زكريا مهران: البنك المركزي في العصور المختلفة، القاهرة، ١٩٤٨م، ص٣٨.

وقد تمت تلك السيطرة من خلال لجنة البنك الرئيسية في لندن وفروعه هناك اللذان رسما للبنك اتجاهاته وسياسته المالية[١] لتنفيذها في مصر إدارة البنك الأجنبية برئاسة محافظ البنك الإنجليزي ومجلس إدارته الأجنبي ومن شاركهم من المتمصرين فضلاً عن عدد كبير من المختصين والموظفين الأجانب والمتمصرين[٢] بالإضافة إلى عدد آخر من الفروع والوكالات التي بلغ عددها خمسة وعشرين فرعًا ووكالة عام ١٩٤٩م[٣].

وغدا البنك الاهلي المصري بفضل مزاولة نشاطه في مختلف الأعمال التجارية منذ تأسيسه وحتي تحويله إلى بنك مركزي عام١٩٥١م أضخم البنوك الإنجليزية بصفه خاصة والأخرى الأجنبية العاملة في مصر بصفة عامة[٤] مما أدي الي تضاعف قيمة رأسماله ثلاث مرات خلال فترة الدراسة حيث بلغ ثلاثة ملايين جنيه في نهاية تلك الفترة[٥].

وكانت كثرة عدد فروع البنك ووكالاته المنتشرة في مختلف أنحاء مصر قد ساعدت علي ازدياد نشاطه وقيامه بالقدر الأكبر من العمليات التجارية في البلاد، فمع أن امتيازه الرئيسي كان متمثلاً في إصدار أوراق البنكنوت دون غيره من البنوك الأخرى فإن الحكومة قامت بإيداع أموالها فيه، وكذلك فعلت المحاكم المختلطة وحكومة السودان وبلدية الاسكندرية وكبار تجار القطن [٦].

---

[١] مضابط مجلس النواب: تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع إنشاء بنك مركزي للدولة، جلسة ٦،١٩٥١/٣/٥م، ص٧١.

[٢] نفس المصدر، ص.ص١٣-٢١.

[٣] محافظ مصلحة الشركات: محفظة رقم٦، ملف١٨٢-١٣/٣، جـ١، ص.ص ١، ٥٨.

[٤] البنك الأهلي المصري ١٨٩٨-١٩٤٨م، مطبعه البنك الأهلي، القاهرة، ١٩٤٨م، ص٦٩، ومضابط مجلس النواب:جلسة١٩٥١/٣/١٩م، ص.ص٤٦،٤٧.

[٥] البنك الاهلي المصري: تقرير الجمعية العمومية العاديه الثانية والخمسين سنة١٩٥١م.

[٦] البنك الأهلي المصري: ١٨٩-١٩٤٨م، المصدر السابق،ص٢٥.

ومما زاد من نشاط البنك وضاعف من حجم رأسماله قيام صندوق الدين بإيداع أمواله في خزائنه، وكذلك قيام عدد كبير من الموظفين بتحويل رواتبهم الشهرية علي فروعه ووكالاته المختلفة المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد[١].

ورغم أن البنك الأهلي المصري تأسس منذ بدايته برأسمال أجنبي إلا أنه كان شركة مساهمة مصرية[٢] فمع أنه بدأ في مزاولة نشاطه في مصر في شكل فروع ووكالات لبنك أجنبي مركزه في مدينة لندن واستمر علي ذلك طوال فترة الدراسة مع إدخال بعض التغييرات الشكلية كتحوله إلي شركة مساهمة مصرية، وهذا التحول في الحقيقة لم يكن سوى تغيير الشكل القانوني له فقط، ولم يأخذ هذا البنك من مصريته بهذا التحول – خلال تلك الفترة – إلا الإسم فقط ، حيث أنه ظل أجنبيًا في رأسماله وإدارته وأهدافه وإتجاهاته العامة[٣].

وكانت عمليات تحول البنوك إلي شركات مساهمة مصرية تمثل إحدي السياسات التي اتبعتها البنوك الأجنبية العاملة خارج مصر مع فروعها العاملة فيها في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث لم تواصل هذه البنوك سياسة إنشاء وكالات أو فروع جديدة لها في مصر كما كانت تفعل قبل ذلك، بل عمدت إلي تحويل فروعها الموجودة في مصر إلي شركات مساهمة مصرية تتمتع باستقلال ظاهري عنها إلا أنها في الواقع ترتبط بها ارتباطًا فعليًا علي نحو ما يكون بين الشركات الفرعية والشركات الأم التي تكونها [٤].

---

[١] مضابط جلسات مجلس النواب: جلسة٥، ١٩٥١/٣/٦م، ص٦٩.

[٢] البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ – ١٩٤٨ م ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

[٣] مضابط مجلس النواب، جلسة٥، ١٩٥١/٣/٦ م، ص .ص٧٠-٧١.

[٤] حسين خلاف: التجديد في الإقتصاد المصري الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ط١، ١٩٦٢م،ص٣١٧.

وجدير بالذكر أن ظاهرة التحول إلي شركات مساهمة مصرية كانت ترجع إلي عدة تطورات دفعت تلك البنوك إلي المسارعة في الإعلان عن أنها شركات مساهمة مصرية كان أهمها هو ما لاحظته تلك البنوك من تنامي الشعور القومي لدي المصريين الذين أخذوا يعضدون الشركات التي تتسمي بهذا الاسم. ويرتبط بتلك الظاهرة أيضا ما حدث في أعقاب ثورة ١٩١٩م من نمو للروح الوطنية وارتفاع الأصوات التي تنادي بإبعاد الأجانب عن مصر وإحلال المصريين في الوظائف في كافة نواحي النشاط الإقتصادي في مصر – وقد تجلى ذلك الشعور بوضوح بعد إلغاء معاهدات الإمتيازات الأجنبية مع الدول المتمتعة بها سنة ١٩٣٧م، وتحديد فترة انتقالية تلغي بعدها كافة الإمتيازات الأجنبية الباقية للأجانب في مصر – ومن ثم فقد كانت تلك التطورات كفيلة بمسارعة البنوك الاجنبية العاملة في مصر بالعمل علي إضفاء الصبغة المصرية علي الإسم إرضاء للشعور الوطني المتزايد وبالتالي تحافظ علي بقائها واستمرارها في مزاولة نشاطها في مصر[١].

ورغم أن البنك الأهلي المصري كان شركة مساهمة مصرية فإن أغلب موظفيه كانوا من الأجانب من حملة المؤهلات التجارية العليا والمتوسطة الأجنبية فضلا عن مؤهلات أخرى متخصصة كما تولوا أعلى المناصب فيه وتحكموا في كافة أعماله المصرفية وبالتالي في مقدرات مصر المالية، وحصلوا في مقابل ذلك علي أعلي المرتبات، وكان البنك قد افتتح عددًا من الفروع في ضواحي القاهرة الآهلة بالسكان بالإضافة إلى فروعه التي افتتحها في الأسواق التجارية رغبة من إدارته في تخفيف ضغط العمل علي المركز الرئيسي بالمدينة[٢].

وعلي الرغم من أن البنك الأهلي المصري كان شركة مساهمة مصرية إلا أن عدد الموظفين المصريين العاملين به كان ضئيلاً جدًا إذا ما قورن بعدد الموظفين الأجانب، كما كانوا يعينون في

---

[١] علي عبد الرسول: البنوك التجارية في مصر، مؤسسة المطبوعات الحديثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية،١٩٦١م،ص٥٠.

[٢]البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، م٥، ع١، القاهرة ،١٩٥٢م، ص٢٥.

مناصب ثانوية وغير مهمة وبمرتبات ضيئلة جدًا لا تتناسب مع مرتبات نظرائهم الأجانب، ومع هذا فإن أحد كبار الإقتصاديين المصريين وهو محمد طلعت حرب كان مؤيدًا لمثل تلك الظاهرة بسبب خبرتهم ومهارتهم في إدارة أعمال البنوك، وذلك في معرض حديثة في الحفل الذي أقيم بمناسبة تأسيس بنك مصر في ٧ مايو ١٩٢٠ م حيث قال: "أنه لا يوجد في مصر من يصلح لأعمال البنوك"، وبناء علي ذلك فأنه كان يرى أن يعَين في وظائف بنك مصر أكفأ العناصر مهما كانت جنسياتهم أو أديانهم وذلك للحصول علي الإستفادة القصوى من جهود وخبرة هؤلاء الموظفين الأجانب المتخصصين وذوي الخبرة المتمرسين علي القيام بمثل تلك الأعمال[١].

ومن الجدير بالذكر إن طلعت حرب لم يقف عند هذا القول فقط بخصوص شغل معظم الوظائف بالبنوك بموظفين أجانب بل أنه استنكر آراء من كان يطالب بتشغيل الموظفين المصريين في وظائف البنوك لدرجة أنه أبدى استعداد المسئولين عن بنك مصر للاستفادة من معلومات وخبرة أي أجنبي كمستشار فني للبنك أو للعمل كموظف به بشرط ألا يكون حاكمًا أو مسيطرًا يحول سياسة البنك إلى غير ما تقتضيه مصلحة أصحاب الأموال والبلاد [٢].

ولما كان البنك الأهلي المصري بنكًا إنجليزيًا فإنه كان يمثل أحد بنوك السلطة الإنجليزية المتحكمة في أمور مصر المالية – آنذاك – والتي كانت تمثل أقدم البنوك الأجنبية العاملة في مصر وأكثرها عددًا وانتشارًا ولكن ما لبثت تلك البنوك أن قل عددها باندماجها في بعضها البعض، وتمثلت أهم عمليات ذلك الإندماج في إقدام بنك لويدز في بريطانيا علي ضم بنكين إنجليزين آخرين عام ١٩٢٣م وجعلهما خاضعين لإدارته في بريطانيا وهما بنك "كوكسن وشركاهم" و"بنك غرب إفريقيا

---

[١] مجموعة خطب محمد طلعت حرب بك: خطبه طلعت حرب بك في حفلة تأسيس بنك مصر يوم٧/٥/١٩٢٠م، ص٥٣.

[٢] يونان لبيب رزق : فؤاد الأول – المعلوم والمجهول، ط١، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٥ م، ص ١٢٠.

البريطانية" وفروعهما الموجودة في مصر ولكن بنك لويدز لم يستمر في إدارته لهذين البنكين وفروعهما في مصر بسبب تعثرهما وتحقيقهما لخسائر مالية ضخمة مما اضطره لبيعهما إلى البنك الأهلي المصري في عام ١٩٢٦م الذي قام بضمهما وضم موظفيهما إلي موظفيه[١].

وكان تأسيس البنك الأهلي المصري يمثل ذروة الهيمنة المالية الأجنبية تحت ستار العمل المصرفي[٢]حيث نشأ قويًا إذ كان أحد البنوك القلائل التي صمدت أمام الأزمة الإقتصادية التي واجهت مصر عام ١٩٠٧م بعد أن أفلست كثير من البنوك التجارية الصغيرة وبعض البنوك الخاصة وظل صامدًا حتي انقشعت تلك الأزمة في أعقاب الحرب العالمية الأولي [٣]، ويعزي ذلك إلي إدارته الإنجليزية القوية فضلاً عن أنه كان يعمل كبنك مركزي للدولة يقوم بإصدار أوراق البنكنوت وتحتفظ الحكومة بفائض أموالها لديه، ويشرف علي إصدار قروضها فضلاً عن إيداع كثير من المؤسسات المالية أموالها فيه، بالإضافة إلي الإمتيازات التي حظى بها منذ التأسيس[٤].

ومما يدل علي قوة هذا البنك وهيمنته علي البنوك الأخرى العاملة في مصر أن البنوك الأجنبية عندما أسست غرفة المقاصة عام ١٩٢٨م من أجل تسهيل تسوية الشيكات فيما بينها فضلاً عن التعاون في الشئون المصرفية الأخرى، فإن هذه البنوك قد اتفقت عند تأسيسها لهذه الغرفة على أن تحتفظ بنسبة من أموالها النقدية مع أرصدتها، وكانت قبل تأسيس هذه الغرفة تقوم بتحصيل الشيكات المسحوبة علي البنوك الأخرى بالنقد مرة أو عدة مرات في اليوم الواحد لأن أيا منها لم يكن يحتفظ بأرصدة لدي البنك الأهلي، أما بعد تأسيسها أصبحت المقاصة تتم بتحويلات بين الحسابات

---

[١] البنك الأهلي المصري ١٨٩٨– ١٩٤٨م، المصدر السابق ، ص ٧١ .

[٢] محمد طلعت حرب : علاج مصر الإقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، دراسة رؤوف عباس حامد، مطبعة الكتب والوثائق القومية، القاهره ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢ م ، ص ٢٣.

[٣] لويس عوض: المرجع السابق، ص٣٦٧.

[٤] محمد طلعت حرب: المصدر السابق، ص٢٣.

الجارية الخاصة بالبنوك الأعضاء في الحساب الخاص بالغرفة لدي البنك الأهلي وقد أسندت إدارتها إلي البنك الأهلي بجانب تمثيله في عضويتها[١].

وإلى جانب العضوية في غرفتي المقاصة بالقاهرة والإسكندرية اشتركت جميع البنوك التجارية ومن بينها البنك الأهلي في إنشاء جمعية مؤتمر البنوك التي أنشئت بالإسكندرية عام ١٩٣٧م من أجل إيجاد علاقة مستمرة وناجحة بين جميع البنوك الأعضاء فيها تتيح لهم تبادل المعلومات الخاصة بمدى قدرة التجار علي الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنوك وكذلك سمعتهم الأدبية في التعامل مع البنوك وفي السوق، هذا فضلاً عن وضع قواعد موحدة للمهنة المصرفية بالإضافة إلي دراسة اللوائح والقوانين المعمول بها في هذا الصدد، وقد قامت تلك الجمعية منذ نشأتها بعدة أنشطة كانت تهدف في المقام الأول إلي التنسيق بين البنوك الأعضاء فيها من أجل تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها، ونجحت في ذلك لدرجة أنها أصبحت الهيئة الوحيدة المعبرة عن آراء البنوك واتجاهاتها لدي الدوائر الحكومية[٢].

وقد كان لهذه الأعمال أثرها علي البنك الأهلي حيث رفعت من مكانته بين سائر البنوك التجارية العاملة في مصر وأكسبته صفة خاصة ميزته عليها وجعلته في المقدمة بالنسبة لها، كما أنها أكسبته ميزة أخرى وهي مزاولة كثير من وظائف البنك المركزي رغم أن عقد التأسيس لم ينص علي ذلك [٣].

<u>الأثر السلبي للبنك الأهلي علي الإقتصاد المصري:</u>

---

[١] علي عبد الرسول: المرجع السابق، ص٥٣.

[٢] البنك الاهلي المصري١٨٩٨-١٩٤٨م، المصدر السابق، ص.ص١١٤-١١٦.

[٣] محمد علي رفعت: البنوك التجارية في مصر.. نشأتها وتطورها، معهد الدراسات المصرفية، محاضرات عام١٩٥٥م، المحاضرة الاولي، القاهرة، ص.ص١٣-١٤.

مع أن البنك الأهلي كان بنكاَ مصريَا إسما- حيث كان شركة مساهمة مصرية- إلا أنه كان بنكًا إنجليزيا واقعًا وفعلا، وأسس بهدف خدمة المصالح الإقتصادية البريطانيه في مصر ثم مصلحة المساهمين ثم مصلحة مصر في نهاية المطاف، وبهذا فلم يكن من المتوقع أن يحقق هذا البنك أي مصالح اقتصادية من شأنها خدمة الإقتصاد المصري، وبذلك فلم يكن مستغربًا أن ترتكب إدارة ذلك البنك- بما لديه من إمتيازات حصل عليها- العديد من المخالفات التي أضرت بالإقتصاد المصري ضررًا بليغًا من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها [١].

وكانت أولي المخالفات التي ارتكبها البنك في حق الإقتصاد المصري – بل وأهمها- هي إقدامه علي ربط الإقتصاد المصري بالإقتصاد البريطاني إبان الحرب العالمية الأولي١٩١٤-١٩١٨م، وذلك عندما وضع خططه الإقتصادية في تلك الفترة علي أساس إخراج مصر عن قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصري، رغم ما في ذلك من إخلال بمرسوم تأسيسه الذي منحه حق إصدار البنكنوت بشرط أن يحتفظ في خزائنه بنصف الغطاء ذهبًا وأن يكون النصف الأخر سندات للحكومة المصرية [٢] وترتب علي ذلك التخلي عن معيار الذهب في مصر واستبداله بما عرف إصطلاحًا بأسم "قاعدة الصرف بالاسرليني" وهو الأمر الذي أدى إلى ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني وبالتالي الإرتباط بين سوق لندن المالية وسوق التمويل التجاري في مصر [٣].

ولا شك أن ربط الجنيه المصري بنظيره الإسترليني قد مكن الحكومة البريطانية من الحصول علي كل ما تحتاجه من أوراق البنكنوت المصري عن طريق إيداع ما يعادل قيمتها في فرع البنك بلندن أذونات علي الخزانة البريطانية علي أساس سعر مبادلة ثابت وهو٩٧٥ مليما للجنيه

---

[١] مضابط جلسات مجلس النواب: جلسة١٢/٣/١٩٥١م، ص١٣.

[٢] مضابط جلسات مجلس الشيوخ: اقتراح الشيخ زكريا مهران بتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي في٥/١/١٩٤٦م، ص٢٤.

[٣] مضابط جلسات النواب: جلسة ٥،٦ مارس١٩٥١م، ص٦٢.

الإسترليني[١] ونتيجة لذلك أصبح البنك الأهلي المصري أشبه "بمحل صرافة" تنحصر مهمته في تحويل الجنيهات المصرية إلي جنيهات استرلينية والعكس[٢]، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلي أن أصبحت قيمة الجنية المصري مرتبطة بقيمة نظيره الإسترليني صعودًا وهبوطًا، كما أن البنك الاهلي في مصر ارتبط ببنك انجلترا فيما يختص بتعويم قيمة الجنية المصري، حيث أن أرصدة غطاء البنكنوت المتداول أصبح أغلبها موجودًا في خزائن بنك بريطانيا[٣]، ولا شك أن ذلك الإرتباط بين العملتين المصرية والانجليزية قد حرم العملة المصرية من أحد مظاهر قوتها وهو الاستقلال، حيث أدى ذلك إلى تأثر النظام النقدي في مصر بالاضطرابات النقدية التي تحدث في بريطانيا بسبب ارتباط أوراق البنكنوت المصري بمصير أوراق البنكنوت في بريطانيا [٤].

وقياسًا علي ذلك فإن أي تقلبات نقدية انجليزية كانت تلقي بظلالها علي أسواق مصر خاصة وأنها ناتجة عن اقتصاد قوي متسلط كالإقتصاد الانجيلزي على اقتصاد زراعي نامي كالإقتصاد المصري حيث أن الحركات التصاعدية في قيمة العملة في بريطانيا كانت تهيئ لمصر رواجًا اقتصاديًا ناتجًا عن تصريف أقطانها بأسعار عالية فيرتفع مستوي الدخل فضلاً عن حدوث حركة مصرفية رائجة، وعلي العكس من ذلك إذا حدثت تقلبات اقتصادية أدت إلى هبوط قيمة الإسترليني فإنها كانت تؤثر سلبًا على الصادرات المصرية إلى الخارج مما يؤدي إلي حدوث كساد اقتصادي ينتج عنه انخفاض الدخول وتراجع كبير في حركة النشاط الإقتصادي المصري [٥].

---

[١] محمد علي رفعت: مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبه الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١م، ص١٩٦.

[٢] زكريا أحمد نصر: محاضرات في الإقتصاد والسياسه، القاهرة،١٩٥٥م، ص١٠٥.

[٣] محمد فهمي لهيطه: مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٤٧م،ص٣٨.

[٤] زكريا أحمد نصر: المرجع السابق، ص١٠٣.

[٥] نفس المرجع، ص.ص١٠٦-١٠٧.

وقد استمر البنك الأهلي في مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية وبتوجيه من إدارته الإنجليزية في لندن حرًا في إصداره لأوراق البنكنوت وفقًا لحاجته وحاجة الحكومة البريطانية دون أدني رقابة من الحكومه المصرية طوال هذه الفتره [١].

وكان النقد المتداول المترتب علي زيادة البنك الأهلي في إصدار أوراق البنكنوت المتداول٢٠,٤٠٦,٠٠٠ جنيهًا مصريًا، وفي عام ١٩٤٢م زاد مقداره إلي ٧٥,٣٤٧,٠٠٠ جنيهًا مصريًا، ثم زاد في عام ١٩٤٥م إلي ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا، ثم قفز إلي١٥٣,٠٠٠,٠٠٠جنيهًا مصريًا في نهاية عام ١٩٤٨م [٢].

وخلال الحرب العالمية الثانية استغلت بريطانيا البنك الأهلي المصري إستغلالاً كبيرًا في إصدار أوراق البنكنوت بصورة متزايدة مقابل سندات علي الخزانة البريطانية تساوي قيمتها تلك النقود وذلك للإنفاق علي قواتها وقوات حلفائها الموجودة في مصر [٣]، وبتلك الطريقة تمكنت السلطات البريطانيه أن تتخذ من مصر موردًا لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات دون الحاجة إلي الإستدانة منها أو الدفع بالذهب أو بعملات أجنبية كانت مصر في أمس الحاجه إليها أو بتقديم سلع وخدمات لها في مقابل ذلك[٤].

وقد أدت تلك السياسة إلى تراكم الديون المصرية لدى بريطانيا بما يزيد علي٤٤٥ مليون جنيهًا مقابل ما قدمته مصر للجيوش البريطانية والقوات المتحالفة معها من سلع وخدمات وكذلك العملة المصرية التي استثمرت في شراء سندات الخزانه البريطانية[٥] وكانت هذه الأموال تمثل مقدار الفرق

---

[١] مضابط جلسات مجلس النواب: جلسة٦،٥/٣/١٩٥١م، ص٦٢.

[٢] البنك الأهلي المصري:النشرة الإقتصادية، م١،عدد٤، ديسمبر١٩٤٨م، ص٢٠٩.

[٣] محمد فهمي لهيطه: المرجع السابق، ص.ص٢٦، ٢٧.

[٤] محمد علي رفعت: المرجع السابق،ص.ص٤١، ٤٢.

[٥] محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص.ص٤١، ٤٢.

بين قيمة المشتريات البريطانية من مصر وقيمة مبيعاتها إليها[١]، وهكذا نشأت في مصر القضية المعروفة آنذاك بقضية الأرصدة الإسترلينية المجمدة التي شغلت جزءًا كبيرًا من العلاقات المصرية البريطانية في تلك الفترة والتي جعلت من مصر دولة دائنة لبريطانيا، وبعد انتهاء الحرب قامت بريطانيا بسداد جزء من تلك الديون لمصر من خلال الترخيص لها باستيراد كل ما تحتاجه من جميع بلاد العالم (ماعدا العملة الصعبة) والجزء الآخر قامت برده وفقًا لاتفاقيات عقدت بينهما بهذا الشأن [٢].

ومن الجدير بالذكر أن نشأة أزمة الأرصدة الإسترلينية التي تسببت السياسة البريطانية والبنك الأهلي في حدوثها قد واكبها حدوث تضخم مالي في مصر نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية بسبب الزيادة المطردة في كمية النقد المتداول مع ثبات الناتج المحلي مما أدي إلى هبوط في قوة النقد الشرائية[٣].

وقد بذلت الحكومة جهودًا ضخمة في تلك الفترة للعمل علي الحد من ذلك التضخم الذي كان وبالاً علي معظم أفراد الشعب المصري الذي لم يستطع بإمكانياته المحدودة مجاراة تلك الزيادة الكبيرة في ارتفاع الأسعار، رغم أن الحكومة بذلت جهدها لتثبيت أسعار بعض السلع أثناء الحرب وتوزيع البعض الآخر بالبطاقات بسعر منخفض ومنح إعانة غلاء للموظفين، إلا أن هذا كله لم يأت بالنتيجة المرجوة لأن مجهودات الحكومة ذهبت هباءًا، لأن تخفيض أسعار السلع استفاد به– في المقام الأول–

---

[١] محمد علي رفعت: المرجع السابق، ص.ص٢٦، ٤٢.

[٢] أحمد زكي موسي هيكل: النقد الأجنبي والاسترليني، دار الفكر الحديث، القاهرة، ب ت، ص.ص٤٦، ٤٧.

[٣] محمد علي رفعت: المرجع السابق، ص٤٢

جنود القوات الانجليزية وحلفائها من القوات المتحاربة أكثر من أي فئه أخري.[١] وبات الحال وكأن الحكومه عندما أصدرت هذه القوانين إنما كانت ترمي بذلك إلى مساعدة قوات الحلفاء علي الحصول علي احتياجاتها بأسعار منخفضة أكثر من اهتمامها بالمحافظة علي المستوي الاستهلاكي للشعب المصري، ولذا فلم يكن مستغربا أن تقوم المظاهرات الحاشدة لمختلف طوائف الشعب تطالب بالغذاء والكساء [٢].

ولم يكن حدوث التضخم الناتج عن زيادة كمية النقد المتداول مع ثبات الناتج المحلي ومن ثم هبوط القدرة الشرائية للعملة هو النقطة السوداء الوحيدة في التاريخ الإقتصادي للبنك الأهلي وعلي الاقتصاد المصري بل كانت هناك نقاط سوداء أخرى كبيرة حيث أحجم البنك عن المشاركة في دعم الصناعة من خلال استثمار الودائع الضخمة المودعة لديه في المشاريع الصناعية التي من شانها النهوض بالصناعة في مصر ومن ثم يترتب عليها رفع المستوي المعيشي لقطاع عريض من الشعب المصري، ولكن بدلا من ذلك استثمر ٧٠% من ودائعه في سندات الخزانة البريطانية لدعم الاقتصاد البريطاني [٣].

وفي المجال التجاري قامت البنوك التجارية ومن بينها البنك الاهلي بإستثمار أموالها في تمويل التجارة الخارجية وظلت علي ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [٤]، كما وجهت جزءًا من نشاطها لتمويل التجارة الداخلية، واقتصر نشاطها في هذا المجال علي منح قروض قصيرة الأجل

---

[١] صالح ميخائيل: النقد الاجنبي وعلاقته بالحالة الإقتصادية العالمية وأثر ذلك علي النقد المصري وتجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٤٧م، ص٢٧.

[٢] الإتحاد العام للغرف التجارية: الإقتصاد المصري في عهد الثورة ١٩٥٢-١٩٥٧م، القاهرة،١٩٥٧م، ص.ص١٠٨، ١٠٩.

[٣] مضابط مجلس شوري النواب: جلسة ٥، ١٩٥١/٣/٦م،ص٧٠.

[٤] عبد المنعم البيه: المرجع السابق، ص٢٦٢.

لكبار التجار بالإضافة إلى تمويل عمليات سوق الأوراق المالية [١]، ولذلك وجهت الإنتقادات إليها حيث أنها بتقديمها القروض لكبار التجار فقط فإنها بذلك تحرم صغار التجار وهم شريحة لا يستهان بدورها في المجتمع وقدم البعض اقتراحًا مضمونه ضرورة إنشاء بنك مختلط لهذا الغرض، ولكن هذا الاقتراح ووجه بالرفض علي أساس أن كبار التجار يقومون بإقراض تجار نصف الجملة وتجار التجزئة بمقتضي كمبيالات تخصم من حساباتهم الجارية بالبنوك أو تحفظ بها كضمان للإقراض[٢].

وفي مجال تمويل زراعه القطن والسيطرة علي تجارته كان للبنك الأهلي دور كبير في ذلك حيث كان يقوم بتمويل عملية الجني والنقل إلى الشون الخاصة به ثم يقوم بالتوسط مع المشترين الأجانب وتحدد بينهما الأسعار والأرباح وبالتالي مصير تجارة مصر الخارجية، وحتي في أثناء الحرب العالمية الثانية عندما تدخلت الحكومة للشراء بسبب ظروف الحرب وصعوبة التسويق والتصدير، فإنها قد وكلت إلى البنك الأهلي بإصدار جميع قروض تمويل القطن كما إضطلع بتمويلها وتسويق من قبل، وبالتالي فقد خرج البنك الأهلي من كل ذلك بأكبر قدر من الأرباح نتيجة استغلاله لكل من الفلاحين والحكومة علي السواء أسوأ استغلال ولم يكن ذلك كله بخاف على أحد في البنك بنكًا انجليزيًا في إدارته وأسماله واتجاهاته العامة [٣].

ومن مظاهر الضرر الذي ألحقه البنك الأهلي بالمجال التجاري أيضا كان تقاعسه عن مساعدة التجارة وقت الأزمات مما تسبب في كثير من الأزمات التجارية حيث كان يأمر فروعه المنتشرة بجميع أنحاء البلاد بعدم مد يد المساعدة إليهم بل كان يتجاوز ذلك ويطلب من التجار قفل

---

[١] علي عبد الرسول: المرجع السابق، ص٥١.

[٢] علي الجريتلي: السكان والموارد الاقتصادية في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٢٧١.

[٣] البنك الأهلي المصري ١٨٩٨/١٩٤٨م، ص.ص٧٩،٨٠؛ ومضابط مجلس شوري النواب. جلسة١٢/٦/١٩٥٠م، ص٩.

حساباتهم الجارية بدلا من مساعدتهم علي تجاوز تلك الازمات، مما أثر علي الاقتصاد المصري في تلك الفترة [١].

كما كان البنك الأهلي– شأنه شأن بقية البنوك التجارية الأخري– يمثل ملجأ الفلاح وملاذه في الاقتراض الذي زادت حاجة الفلاحين إليه في تلك الفترة لمواكبة الرقي الاجتماعي، وإصلاح الأرض التي فسدت تربتها، وكانت القروض تقدم بفائدة مرهقة للمزارعين [٢]، وكانت تلك القروض تقدم بضمان محصول القطن الذي كان يمثل أهم الأصول والمصدر الرئيسي للأرباح بالنسبة لتلك البنوك[٣].

ومن خلال السياسة التي اتبعها البنك الأهلي في إقراض الفلاحين وتمويل محصول القطن تم إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في إطار نظام دولي لتقسيم العمل، حيث أصبحت مصر وحدة إنتاجيه متخصصه في إنتاج القطن بصفه خاصة وبعض المحاصيل الزيتيه بصفة عامة، وبالتالي فقد ظلت الغلبة للقطن الذي أصبحت أسعاره تتحدد وفق حاجات السوق البريطانية بصفة خاصة والسوق الرأسمالية بصفة عامة، وترددت أصداء الأزمات الاقتصادية العالمية في مصر، كأزمة عام١٩٠٧م التي كان حدوثها أحد بواعث الدعوة لإقامة بنك وطني مصري يخفف من وطأة الهيمنة الأجنبية علي الإقتصاد المصري [٤]، فالبنوك التي قامت في مصر– آنذاك– كانت أداة من أدوات بسط النفوذ الأجنبي علي مصر والإشراف علي الأعمال المالية والتجارية للأجانب فيها[٥].

---

[١] صحيفة التجارة والصناعة، عدد ١، السنه الخامسة، أكتوبر١٩٢٨م، ص٢.

[٢] يونان لبيب رزق: فؤاد الأول..المعلوم والمجهول، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٤١.

[٣] محمد طلعت حرب: المصدر السابق، ص.ص١٥، ١٦.

[٤] اللطائف المصورة: العدد٢٩٧، السنه السادسة، القاهرة، ١٨أكتوبر١٩٢٠م.

[٥] محمد طلعت حرب: المصدر السابق، ص٢٢.

ومن الآثار السيئة لإنشاء البنك علي الإقتصاد المصري أيضا أن البنوك التجارية كانت تقوم بعمل مربح من نوع آخر بالنسبه لها، بينما ألقي البنك الأهلي بظلاله السلبية علي الاقتصاد المصري في فترة الحرب العالمية الثانية حيث كانت الودائع المودعة به قد نمت نموًا ملحوظًا في تلك الفترة بسبب الرواج الإقتصادي الذي شهدته سنوات الحرب، إلا أن الفائدة التي كان البنك يقدمها للمودعين كانت منخفضة إلي حد كبير، بل وكانت تنعدم أحيانًا بناء علي رغبة بعض العملاء الذين رفضوا تلقي أي فوائد علي ودائعهم إتباعا لتعاليم الدين الإسلامي، وبالطبع قام البنك الاهلي بتحويل تلك الودائع إلي لندن لاستثمارها هناك[١]، وقد بلغت قيمة هذه الودائع في النصف الثاني من عام ١٩٤٨م مبلغ ٢١,٩ مليون ج.م، وفي النصف الثاني من عام١٩٥٠م بلغت ٢٦,٣ مليون ج.م [٢].

وبذلك يتضح إلى أي مدي كان البنك الأهلي بنكًا انجليزيًا خالصًا وداعما للحكومة البريطانية في إدارة سياستها المالية وتصريف كثير من أزماتها المالية والإقتصادية داخل مصر وفي نفس الوقت يوضح مدي ما ألحقه بالإقتصاد الوطني من خسائر فادحة حيث عانت البلاد من سياستة المالية الكثير من المتاعب الإقتصادية التي أدت الي حدوث ارتباك مالي وارتفاع في الأسعار ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي لقطاع عريض من أفراد الشعب [٣].

---

[١] علي عبد الرسول: المرجع السابق، ص٣٠٢.

[٢] البنك الاهلي المصري: النشرة الإقتصادية، م٤، عام١٩٥١م، ص.ص١٧، ١٨.

[٣] الاتحاد العام للغرف التجارية:المرجع السابق، ص١١٠.

*أسسه محمد طلعت حرب كبنك وطني عام ١٩٢٠م بعد أن رأى مدى هيمنة البنوك الأجنبية على النظام الإقتصادي المصري وربطه بالإقتصاد البريطاني، وكان يطمح عند تأسيسه لهذا البنك أن يكون وسيلة فعالة لمقاومة السيطرة الاستعمارية على مصر من خلال العمل على تقوية مراكز الإقتصاد الوطني وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات التجارية الأجنبية العاملة فيها، وقطع البنك في ذلك شوطًا كبيرًا، كما اقترح عدة برامج للإصلاح رأي القائمون على البنك ضرورة تنفيذها لتحقيق التحرر الإقتصادي باعتباره دعامة هامة من دعامات التحرير السياسي. (محمد طلعت حرب: المصدر السابق، ص١٩).

وفضلا عما سبق من آثار مدمرة للبنك الأهلي المصري علي الإقتصاد المصري في فترة الدراسة فإنه اتخذ موقفا سلبيًا من بنك مصر إبان الأزمة الإقتصادية العالمية التي حدثت عام١٩٣٩م عند قيام الحرب العالمية الثانية، حيث أخذ البنك الأهلي خلال تلك الأزمة يضغط علي بنك مصر* وتركه يواجه مشكلة الإفلاس عام ١٩٣٩م، ولم يكن ذلك بمستغرب أن نرى رأس المال الأجنبي المتحكم في الإقتصاد المصري والذي يحظى بتأييد الإستعمار البريطاني لا يشعر بالإرتياح تجاه بنك مصر فانتهز فرصة أزمة عام١٩٣٩م التي واكبت بداية نشوب الحرب العالمية الثانية واشتداد الطلب علي الودائع ليمارس ضغطه علي البنك ويملي شروطه عليه[١]، ومن العجيب أن الإندفاع الأكبر علي عمليات سحب الودائع كان يأتي من طرف صندوق البريد الحكومي الذي ركز علي سحب ودائعه الموجودة من بنك مصر بصفة خاصة رغم أن هذا الصندوق كان له ودائع لدى البنوك الأخرى تزيد علي أضعاف ودائعه الموجودة ببنك مصر ولكنه لم يسحبها وآثر أن يسحب الموجوده ببنك مصر، وظلت عمليات السحب مستمرة حتي أوشكت الأموال السائلة الموجودة بالبنك علي النفاذ، وهنا وصلت أزمة البنك المالية إلي ذروتها وأصبح من المحتم وجود منقذ، ولم يكن هناك من جهة تستطيع القيام بعملية الإنقاذ سوي البنك الأهلي المصري- رغم أنه بنك إنجليزي في إدارته ورأسماله- بسبب ثقله ووزنه الكبير ماليًا، فطلب منه بنك مصر أن يقرضه لكي يتمكن من مواجهة الأزمة وأن تكون عمليه الإقراض بضمان أوراقه المالية الكبيرة والتي استغلها في إنشاء العديد من الشركات التجارية، ولكن موقف البنك الأهلي مثل صدمة كبيرة لمسئولي بنك مصر، حيث رفض المحافظ الإنجليزي أن يقدم هذا القرض بضمان الأوراق المالية لبنك مصر[٢].

---

[١] محمد طلعت حرب: نفس المصدر، ص٢٠.

[٢] إدارة البحوث ببنك مصر: بنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠م، القاهرة، ١٩٧٠م،ص.ص٧٤-٧٥.

وكانت حجة البنك الأهلي في رفضه إقراض بنك مصر أن البنك هو الذي أوقع نفسه في هذه الأزمة بسبب توسعه في نشاطه وإنشاء العديد من المشاريع والشركات التجارية[١] وعلي الرغم من هذه التفسيرات المنطقية التي سردها البنك الأهلي كسبب لوقوع بنك مصر في تلك الأزمة المالية إلا أنه لم يستطع تقديم التبريرات الواقعية والصحيحة لرفضه تمويل البنك وخاصة أن البنك الأهلي لم يكن يتواني في تقديم المساعدات للبنوك الاجنبية التي تصادفها مثل تلك الأزمات، حيث كان يتدخل ويقدم لها المساعدات المطلوبة ويستمر في مساندتها حتي تخرج من كبوتها [٢].

ومن الجدير بالذكر أن أزمة بنك مصر قد دعت الحكومة الي النزول علي مطالب البنك الأهلي والقبول بها ثمنًا لخروج بنك مصر من كبوته المالية ولضمان دعم البنك الأهلي له، وقد فرضت علي الحكومة شروطا قاسية منها ضمان ودائع بنك مصر الموجودة لدي البنك الأهلي، كما اشترطت علي البنك شروطًا عديدة منها استقالة طلعت حرب من إدارة البنك، والكف عن الإستثمار في المشروعات الصناعية أو أي شركات أخري أو حتي توسيع الشركات والمشاريع القائمة وذلك في مقابل أن يقرض البنك الأهلي بنك مصر مبلغ مليونين ونصف المليون من الجنيهات، ولم يجد بنك مصر مفرًا من التسليم بمطالب الحكومة التي خضعت لمطالب البنك الأهلي، واستقال طلعت حرب وتوقف البنك عن إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو التوسع في المنشآت القائمة [٣].

كل ذلك يوضح إلي أي مدى كانت سيطرة البنك الأهلي المصري علي مقدرات الإقتصاد المصري في تلك الفترة، وكيف أنه استغل أزمة بنك مصر وأثر علي نشاطه وأوقف انطلاقاته حتي

---

[١] البنك الأهلي المصري: ١٧٩٨-١٩٤٨م، المصدر السابق، ص٦٩.

[٢] إدارة البحوث ببنك مصر: المرجع السابق، ص٧٦.

[٣]إدارة البحوث ببنك مصر، المرجع السابق، ص.ص٧٥-٧٦.

عام١٩٤٦م، وذلك عندما أقدم البنك علي تأسيس شركة مصر للحرير الصناعي بمساعدة رأس المال البريطاني [١].

وجدير بالذكر أن مصر عانت كثيرًا من سياسة البنك الأهلي التي تمثلت في ربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني طوال الفترة بين عامي ١٩١٦-١٩٤٨م حيث جعل مصر تدور في فلك الإقتصاد البريطاني، وكانت السياسة البريطانية تتنصل دائمًا من رد غطاء الذهب المصري الموجود لديها بحجة صعوبة نقله إلي مصر في أوقات الحرب والأزمات، وكانت تلك الحجة غير منطقية إذ كانت مصر في تلك الفترة إحدي المحطات الكبري لتوزيع الذهب أثناء الحرب العالمية الأولي، كما كان البنك الأهلي نفسه هو المختص بشراء الذهب لتصديره للخارج من أجل إكراه مصر علي المساهمة بنقدها في القروض البريطانية وأن تقدم ما يراد أخذه من مواردها الأولية وخدماتها بطريق الاقتراض في سلفه مستديمة بأقل فائدة ممكنة[٢].

وظلت مصر تسير في إطار تلك السياسة التي جرت عليها العديد من المشاكل المالية والإقتصادية حتي عام ١٩٤٨م حيث منع البنك الأهلي من إصدار أوراق البنكنوت علي أساس سندات الخزانة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته بأوراق مالية [٣].

وعلي الرغم من الضرر الذي ألحقه البنك الأهلي المصري بمصر نتيجة نشاطه، فإنه قد جرت محاولات لتحويله إلي بنك مركزي للدولة لتميزه بإتساع أعماله وتعددها و اضطلاعه بصفة الزعامة علي كافة البنوك في مصر وقيامه بكثير من أعمال البنوك المركزية بما له من خبرة طويلة

---

[١] نفس المرجع، ص١٩١.

[٢] البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، م ١، عدد ٢ ، يوليو ١٩٤٨ م ، ص . ص ٩ – ١ ، ١١٠.

[٣] مضابط جلسات مجلس الشيوخ: اقتراح بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي ، المصدر السابق ، ص . ص ٥٠ ، ٥١.

في هذا المجال. وقد جرت أولي محاولات تحويله إلي بنك مركزي عام ١٩٠٤م ولكنها لم تتم، ثم أثيرت المحاولة مرة أخرى عام ١٩٣٨م ودارت مناقشات مستفضية حول هذا الأمر واشترطت الحكومة أنه لابد من ضرورة إدخال مجموعة من التعديلات الجذرية علي نظام البنك حتي يتم التحويل، وكانت تلك التعديلات تتمثل في إدخاله قدرًا من التمصير تمهيدًا لتحويله إلي بنك مركزي، ولتحقيق هذه العملية كان يتحتم علي البنك العمل علي تحويل جميع أسهمه الي أسهم اسميه حتي يمكن معرفة حاملها، وأن تكون غالبية أعضاء مجلس إدارته من المصريين بما فيهم رئيس المجلس، وأن يتم إلغاء لجنة لندن التي تشرف علي أعمال البنك وغير ذلك من أعمال التوظيف التي تكفل ضمان تحقيق هذا القدر من التمصير المتفق عليه، علي أن يتم كل ذلك في موعد غايته عام١٩٤٨م[١].

وخلال تلك الفترة كانت قد قدمت عدة اقتراحات بمشروعات إلى مجلس الشيوخ لتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي ، وكان من أهمها الاقتراح الذي تقدم به الشيخ زكريا مهران أحد أعضاء المجلس بمشروع قانون بهذا الصدد، وكان مشروعه مبنيًا على أساس أن يكون البنك بنكًا نصف حكومي تساهم فيه الدولة بنسبة ٥١ % في رأسماله[٢] ولكن هذا الإقتراح كان مصيره الرفض لأن الحكومة رأت ضرورة ملكية الدولة للبنك ملكية كاملة حتى يتيسر لها السيطرة عليه سيطرة تامة [٣].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل توالت الإقتراحات بمشروعات قوانين لتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة حيث شكل فؤاد سراج الدين – وزير المالية آنذاك – لجنة مالية أعدت مشروعًا وقدمته إلى مجلس النواب الذي ناقشه على مدار ثلاث جلسات حيث نوُقش في

---

[١] البنك الاهلي المصري: النشرة الاقتصادية، م١، عدد٢، يوليو١٩٤٨م، ص.ص١٠٩،١١٠.

[٢] مضابط مجلس الشيوخ: اقتراح بمشروع قانون لتحويل البنك الاهلي الي بنك مركزي، المصدر السابق، ص.ص٥٠،٥١.

[٣] زكريا مهران: المصدر السابق، ص ٩٥.

الجلسات التي عقدت أيام ٥ ، ٦ ، ١٢ مارس ١٩٥١م، ولم يحظ هذا المشروع بالقبول بل قُوبل بهجوم شديد من بعض أعضاء المجلس، وبناء على ذلك تم رفضه مستندًا في ذلك إلى سوابقه المالية السيئة في تاريخ مصر فضلا عن أنه يجسد السلطة البريطانية في مصر ويؤكد هيمنة قوات الإحتلال على مقدرات الأمور فيها في تلك الفترة[١].

وكانت أسباب رفض بعض أعضاء مجلس النواب لمشروع تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي تتركز في أن البنك ما زال بنكًا أجنبيًا خاضعًا لتوجيه وسياسة أجنبية، وأنه لم يتم تنفيذ أتفاقية عام ١٩٤٨م المبرمة بينه وبين الحكومة والتي نصت على تحقيق قدر معقول من التمصير قبل تحويله إلى بنك مركزي، ولكن البنك لم يحقق منها سوى النذر اليسير حيث ظل حتى تقديم الإقتراح الأخير أجنبيًا في رأسماله وإدارته ولم يتحقق التمصير سوى في شراء عدد من المتمصرين وقلة من المصريين نسبة صغيرة من أسهم البنك تقدر بحوالي ٣٣ %، أما بقية الأسهم فكانت لا تزال ملكيتها خاصة بالأجانب، وركز المعارضون على أن المصريين الذين دخلوا في مجلس إدارة البنك وشغلوا بعض وظائفه لم يكن لهم دور يذكر في التأثير على سياسته المالية أو المشاركة فيها بل ظلوا تابعين لإدارة البنك الإنجليزية التي كان شغلها الشاغل تحقيق السياسة البريطانية في السيطرة على مقدرات الأجور في مصر[٢].

وعلى الرغم من هذه الإنتقادات اللاذعة للبنك ورغم وجود الأصوات المعارضة التي حاولت إجهاض فكرة تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي فإن مجلس النواب قد وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥١م بالأغلبية على تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة يمارس

---

[١] مضابط جلسات مجلس شورى النواب: تقرير لجنة الشئون المالية جلسات ٥ ، ٦ ، ١٢ / ٣ / ١٩٥١م.

[٢]مضابط جلسات مجلس شورى النواب: نفس المصدر، ص . ص ١٦ – ٢٨، ٧١ – ٧٢.

كافة اختصاصات وأعمال البنوك المركزية[١] وصدر بذلك القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١م ونشر في الجريدة الرسمية في ٥ إبريل عام ١٩٥١م ليصبح ساري المفعول من ذلك التاريخ[٢] وعلى إثر ذلك وافقت الحكومة على مدَ امتيازه أربعين سنة أخرى تبدأ من سنة ١٩٤٠م وهي السنة التي كان من المفروض أن ينتهي فيها امتياز ممارسة نشاطه وإصداره أوراق البنكنوت [٣].

الخاتمة

مما سبق يتضح إلى أي مدى لعب البنك الأهلي المصري دورًا كبيرًا وخطيرًا في تاريخ مصر المالي والإقتصادي خلال تلك الفترة مارس خلالها سياسة انتهازية بحتة، ووقف إلى جانب مشاريع الإستثمار الأجنبي بصفة عامة والبريطاني بصفة خاصة، والعكس صحيح حيث وقف موقفًا سلبيًا من كل مؤسسة أو مشروع وطني فيمتنع عن تمويله وقت الأزمات ويتركه يواجه الإفلاس وأعمال التصفية وخير مثال على ذلك موقفة من أزمة بنك مصر عام ١٩٣٩م، حيث رفض تمويله وإمداده بالقروض

---

[١]مضابط جلسات مجلس شورى النواب: ملحق رقم ٢، جلسة ١٩/ ٣/ ١٩٥١م، ص . ص ٤٦، ٤٧.

[٢]الوقائع المصرية: العدد ٣٠ في ٥ إبريل ١٩٥١م.

[٣]محافظ مصلحة الشركات : محفظة ٦ ملف ١٨٢ – ٣ / ١٣، جـ ٣ ، ص ١٣٦.

اللازمة وتركه يواجه الأزمة وحده، ولولا تدخل الحكومة بالمساندة والتمويل لدخل في دور الإفلاس والتصفية.

مصادر ومراجع البحث

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١. محافظ مصلحة الشركات: محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ – ٣ / ١٣ ، جـ ١.

٢. محافظ مصلحة الشركات: محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ – ٣ / ١٣ ، جـ ٣، البنك الأهلي المصري.

٣. مضابط جلسات مجلس الشيوخ: اقتراح الشيخ زكريا مهران بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي ، جلسة ٥ / ١ / ١٩٤٦م.

٤. مضابط جلسات مجلس النواب جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٠م.

٥. مضابط جلسات مجس النواب: تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع بإنشاء بنك مركزي للدولة ، جلسة ٥ ، ٦ / ٣ / ١٩٥١م.

٦. مضابط جلسات مجلس النواب: جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٥١م.

ثانيا : وثائق منشورة :

١. البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ – ١٩٤٨م، مطبعة البنك الأهلي ، القاهرة ١٩٤٨م.

٢. البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، م ٤، ع ١، ١٩٥١م.

٣. البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، م ١، ع٢ ، يوليو ١٩٤٨م.

٤. البنك الأهلي المصري: تقرير الجمعية العمومية العادية الثانية والخمسين، ١٩٥١م.

٥. البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، م ٥، ع ١، ١٩٥٢م.

٦. تقرير اللورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٨٩٩م، وسنة ١٩٠٠م، وسنة ١٩٠٦م.

٧. مجموعة خطب محمد طلعت حرب، خطبة محمد طلعت حرب في حفلة تأسيس بنك مصر ٧/ ٥/ ١٩٢٠م، مطبعة مصر، ١٩٢٧م.

ثالثا : المراجع العربية :

١. أحمد زكي موسى هيكل: النقد الأجنبي والإسترليني، دار الفكر الحديث، القاهرة ، د. ت.

٢. الإتحاد العام للغرف التجارية: الإقتصاد المصري في عهد الثورة ١٩٥٢ – ١٩٥٧م، القاهرة، ١٩٧٥م.

٣. حسين خلاف:التجديد في الإقتصاد المصري الحديث، ط١، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢م.

٤. زكريا مهران: البنك المركزي في العصور المختلفة، القاهرة، ١٩٤٨ م.

٥. زكريا أحمد نصر: محاضرات في الإقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٥٥م.

٦. صالح ميخائيل: النقد الأجنبي وعلاقته بالحالة الإقتصادية العالمية وأثر ذلك علي النقد المصري وفي تجارة مصر الداخلية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م.

٧. عبد المنعم البيه: اقتصاديات البنوك، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩م.

٨. علي الجريتلي: السكان والموارد الإقتصادية في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦٢م.

٩. علي عبد الرسول: البنوك التجارية في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية،١٩٦١م.

١٠. لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر اسماعيل إلي ثورة١٩١٩م، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٠م.

١١. محمد طلعت حرب: علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، دراسة رؤوف عباس حامد، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميه، القاهرة،١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٢. محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادرس: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية،١٩٦٦م.

١٣. محمد علي رفعت: البنوك التجارية في مصر.. نشأتها وتطورها، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٤. ـــــــــــــ: مشاكل مصر الإقتصادية ووسائل معالجتها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

١٥. محمد نبيل إبراهيم ومحمد علي حافظ: النواحي العلمية لسياسات البنوك التجارية، المطبعة العالمية بمصر، ١٩٦٩م.

١٦. محمد فهمي لهيطة: مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، ط١، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٤٧م.

١٧. يونان لبيب رزق: فؤاد الاول– المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م.

رابعا: الدوريات :

١. اللطائف المصورة: عدد٢٩٧، السنه السادسة، القاهرة، ١٨ أكتوبر ١٩٢٠م.

٢. الوقائع المصرية: العدد ٣٠ في٥ إبريل١٩٥١م.

٣. صحيفة التجارة والصناعة: عدد ١، السنه الخامسة، أكتوبر١٩٢٨م.